

Distr.
LIMITEDTD/B/46/L.1/Add.1
26 October 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة السادسة والأربعون
جنيف، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩
البند ٨ من جدول الأعمال

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته السادسة والأربعين

المقرر: السيد كسوليسا مابهونغو (جنوب أفريقيا)

البند ٢ من جدول الأعمال - العملية التحضيرية للأونكتاد العاشر

المتكلمون:

الأمين العام للأونكتاد
المغرب (بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧)
تايلند
فنلندا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)
جمهورية إيران الإسلامية (بالنيابة عن المجموعة الآسيوية والصين)
الجمهورية الدومينيكية (مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي)
نيجيريا (المجموعة الأفريقية)
استراليا (مجموعة الجوسكانز، جمهورية كوريا، وتركيا وإسرائيل)
اليابان
سويسرا
شبكة العالم الثالث
التعاون الدولي من أجل التنمية والتضامن

ملاحظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.
وتُرسل طلبات إدخال التعديلات على كلمات فرادى الوفود في موعد أقصاه يوم الجمعة، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، إلى العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section, Room E.8106, FAX No. 907 0056, Tel. 907 5656/5655

العملية التحضيرية للدورة العاشرة للمؤتمر: إنشاء اللجنة الجامعة

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١- كان معروضاً على المجلس، لنظره في البند ٢ من جدول الأعمال، الوثائق التالية:

"الاجتماع الوزاري التاسع لمجموعة ال ٧٧ والصين - خطة العمل" (TD(X)/PC/4)؛

"الاجتماع الوزاري التاسع لمجموعة ال ٧٧ والصين - مشروع توافق آراء بانكوك" (TD(X)/PC/5)؛

"المبادئ التوجيهية لاشتراك الاتحاد الأوروبي في الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية"
(TD(X)/PC/6)؛

"تقرير الأمين العام للأونكتاد إلى الأونكتاد العاشر" (TD/380)؛

البيانات الافتتاحية

٢- قال الأمين العام للأونكتاد إن العملية التحضيرية للأونكتاد العاشر يجب أن تتم بالتوازي وبالتعاون الوثيق مع التحضيرات المتعلقة بالمؤتمر الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في سياتل. وأن الجو البناء والسرعة التي تمضي بها المشاورات هما بصدد اعطاء الدول الأعضاء شعوراً بأنها ربة هذه العملية التحضيرية. ولكي يتيسر أن يقدم إلى المجلس في ١٧ كانون الأول/ديسمبر نص سابق للمؤتمر تم إقراره، يتعين على اللجنة التحضيرية الجامعة المنشأة حديثاً أن تتحلى بروح عملية وأن تركز على ما هو أساسي بالنسبة لعمل الأونكتاد مستقبلاً.

٣- ومؤتمر بانكوك ينطوي على عمليتين متوازيتين اثنتين: فمن ناحية سيكون بوصفه أعلى هيئة لاتخاذ القرارات تابعة للأونكتاد، بمثابة المؤتمر الداخلي التابع للأونكتاد الذي يحدد ولاية وبرنامج عمل المنظمة. ومن ناحية أخرى سيكون مؤتمراً داخل مؤتمراً، ينعقد بشكل أكثر انفتاحاً ويستلهم المغزى من موعده - وهو فجر ألفية جديدة - ومكان انعقاده - منطقة تمثل أفضل الآمال بالنسبة إلى العالم النامي. وإن جملة هذه الظروف ستقود إلى التفكير في الماضي فضلاً عن توفير مساهمات في أنشطة رئيسية تعقد من قبيل مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً وجمعية الألفية، وإلى مساعدة البلدان النامية في المفاوضات التجارية التي ستنتقل في سياتل. بالإضافة إلى ذلك من شأن المؤتمر أن يوفر فرصة للحوار الرفيع المستوى بشأن تجربة وأهداف وتنمية وتحديد ما

كان غائباً عن النهج الإقليمي وطبيعة التحديات المنتظرة. وسوف تشترك كافة المنظمات الأخرى ذات العلاقة بالموضوع في هذه العملية وسيُنَاح ما تقدمه من مساهمات للمجتمع الدولي.

٤- وينبغي للمؤتمر أيضاً أن يتفق على دور الأونكتاد في السياق الأعرض بكثير لتحديات التنمية المقبلة وليتحقق أمر كهذا ينبغي للجنة التحضيرية أن تعتمد على ما تم التوصل إليه فعلاً من توافق في الآراء. وهذا يعني أنه ينبغي للأونكتاد، بوصفه مؤسسة مبنية على المعارف وفي خدمة البلدان النامية، أن يركز على التجارة والاستثمار بوصفهما العنصرين الأساسيين في التنمية. وقد آن الأوان لكي تُحدد أولويات جديدة لعمله - وأن يعثر على عامل موحد من شأنه أن يكسب هذا العمل مغزى - وبما أن التنمية تمثل بشكل متنامٍ عملية مبنية على المعارف وهي كثيفة المعرفة، فإن للأونكتاد دوراً أساسياً يؤديه في هذا المسعى. وينبغي له البدء انطلاقاً من أنشطته وجوانب قوته الراهنة فيسدي للبلدان النامية النصح حول جدول أعمال إيجابي أثناء المفاوضات التجارية المقبلة على سبيل المثال، لجعل جدول الأعمال هذا لا جدولاً دفاعياً فقط وإنما جدولاً يستشرف المستقبل ويتطلع إليه. وينبغي أن يواصل توفير مهارات لهذه البلدان لتحسين دبلوماسيتها التجارية وفهم تشعبات القضايا الاستثمارية.

٥- وأخيراً ينبغي للأونكتاد العاشر أن يبرهن على أن البلدان الآسيوية عادت بقوة، وكما ينبغي له على إثر الأزمة التي شهدتها هذه المنطقة، أن يمنح تلك البلدان فرصة لتبيان كيف عالجت الأزمة وكيف أن خبرتها يمكن أن تفيد البلدان النامية الأخرى.

٦- وذكر الرئيس بأن المجلس أنشأ لجنة تحضيرية جامعة للإعداد للأونكتاد العاشر تحت رئاسة الرئيس للقيام بأمر منها إعداد نص سابق للمؤتمر. وقال إن خلافاً طرأ، أثناء اجتماع المكتب، حول حقيقة ما إذا كانت خطة العمل لمجموعة الـ ٧٧ تشكل الأساس لعمل اللجنة. ومن خلال هذا القرار يعتبر قيام اللجنة أمراً متمشياً مع تقليد المؤتمرات السابقة لميدراند.

٧- وكان أمام اللجنة أيضاً وثيقة صادرة عن الاتحاد الأوروبي عنوانها "مبادئ توجيهية لاشتراك الاتحاد الأوروبي في الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" قدمتها رسمياً رئاسة الاتحاد الأوروبي. وكان الباب مفتوحاً أمام أي مجموعة أخرى أو وفد آخر لكي يثري النقاش على أن تراعى روح تقرير الأمين العام للأونكتاد إلى الأونكتاد العاشر. وكل هذه الأعمال لم تنجز بروح من المجابهة العقيمة القائمة على مبادئ مجردة بل أنجزت بدافع الحرص على عمل أقصى ما يمكن عمله داخل إطار الاختصاصات المنوطة بالأونكتاد لتحسين مستوى معيشة شعوب البلدان النامية.

٨- وسوف تكون هذه هي القضية المركزية في القرن المقبل الذي سيكون مؤتمر بانكوك فاتحة له. ولذلك ناشد اللجنة التحلي بروح عملية وبروح المسؤولية والشفافية حتى تتمكن من أن تتقدم بشكل سلس في صياغة النص. وعلى هذا النحو يمكن أن يكرس المؤتمر نفسه لمناقشة موضوعية وهادفة خليقة بألفية جديدة بدلاً من الاختلافات العقيمة حول تفاصيل الصياغة.

٩- وتكلم وزير الشؤون الخارجية والتعاون في المغرب بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ فعرض حصيلة الاجتماع الوزاري التاسع لمجموعة ال ٧٧ المعقود في مراكش في الفترة من ١٣ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وقال إن هذا الاجتماع كان مناسبة تاريخية سمحت لأعضاء مجموعة ال ٧٧ والصين بأن تلتقي معاً يحدوها روح التضامن والتعاون والتطلع المشترك إلى صياغة استراتيجية إنمائية والاستعداد لحوار التعاون الدولي في الأفق الجديدة. وإلى جانب الحصيلة الموضوعية يكمن نجاح هذا الاجتماع في وحدة وقوة الالتزام الصادر عن المجموعة بتجديد وانعاش اعتمادها الجماعي على الذات. وخطة العمل ومشروع توافق آراء بانكوك اللذان تم إقرارهما في مراكش عززا التفكير الجماعي للمجموعة بشأن حالة التنمية وطموحاتها إلى مستقبل أفضل لشعوبها. كما حدد النصاب المساهمة الممكن للأونكتاد أن يقدمها في الجهد المشترك المبذول في سبيل ادماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وتجنب تهميشها. وتتمثل الراكئز التي تقوم عليها الاستراتيجية الإنمائية المقترحة في النمو والاستقرار والانصاف وهي تدعو إلى شراكة فعالة مبنية على أساس التضامن والحوار وتدعو إلى وضع ترتيبات مؤسسية أشمل وأكثر ديمقراطية لاتخاذ القرارات الدولية. ومساهمة الأونكتاد في النهج الجديد المتعلق بالتنمية يمكن تركيزها على أسس الدينامية العالمية والترابط والتجارة والاستثمار.

١٠- وقد وضعت وثيقتنا مراكش المرتكزات وشكلنا الأساس لحصيلة للأونكتاد العاشر. وهما تتوخيان نهجاً متوازناً فيما يتعلق بالعلومة وتشيران إلى ضرورة العمل الوطني والدولي على حد سواء. وفي تحديد المصاعب التي أصبحت واضحة في عولمة الاقتصاد العالمي تنظر الوثيقتان إلى المستقبل وتتقدمان بمجموعة من الأفكار الأساسية التي من شأنها أن تساعد على تأمين كون العولمة تعود بالفائدة على الجميع. وتعتبر خطة العمل على الرأي القائل بأن الأونكتاد يحتل مكانة بارزة في سياق بناء توافق للآراء وصياغة سياسات في عالم سائر في طريق العولمة انطلاقاً من منظور إنمائي وأن له دوراً يؤديه في مساعدة البلدان النامية على تصميم اندماج مرحلي في الاقتصاد العالمي. ومنذ البداية، انطلقت مجموعة ال ٧٧ والصين لا إلى صياغة ورقة موقف متشددة بل إلى إعداد لنص سابق للمؤتمر يمكن لكافة المجموعات أن تستخدمه أساساً لعمل اللجنة. وهناك العديد من القضايا التي ما زالت تنتظر التفاوض عليها ولكن النصين يمثلان نقطة انطلاق حسنة.

١١- كما اتفق الوزراء في مراكش على أن يحيلوا رسالة إلى مؤتمر منظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في سياتل تبرهن على تصميم مجموعة ال ٧٧ على كفاءة تركيز المبادرات التجارية المتعددة الأطراف المقبلة على تحقيق توزيع أكثر انصافاً لمزايا النظام التجاري العالمي وتحسين شروط وصول منتجات وخدمات البلدان النامية إلى الأسواق العالمية وتصحيح نواحي الاختلال في الحقوق والالتزامات. وهم دعوا المجتمع الدولي إلى أن يفي بالتزاماته وواجباته في مجال مساعدة أقل البلدان نمواً واعتمدوا أيضاً بياناً وزارياً بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية يعبر عن تأييد قوي لقمة الجنوب في عام ٢٠٠٠ بوصف هذه القمة حدثاً له أهمية حرجة بالنسبة لتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب.

١٢- وقال ممثل تايلند، البلد المضيف للأونكتاد العاشر، أن نصي مجموعة ال ٧٧ المتعلقين بمشروع توافق آراء بانكوك وخطة العمل يوفران أساساً حسناً للمفاوضات السابقة للمؤتمر. ورحب بالمبادئ التوجيهية والنهج المقترحة

من الاتحاد الأوروبي المتصلة ببرنامج العمل المقبل للأونكتاد. وقال إن تايلند ترى في الأونكتاد محفلاً يمكن أن يجمع بين كافة الأمم صغيرها وكبيرها المتقدم منها والنامي لا لاستعراض النجاحات ومكامن الضعف في الاستراتيجيات الإنمائية ولكن للتأكيد على توافق متجدد في الآراء حول إنشاء نظام اقتصادي دولي أكثر توازناً وانصافاً.

١٣- وبالرغم من أن الأزمة المالية في آسيا قد أثارت أسئلة حول استمرارية أهمية النموذج الإنمائي لشرق آسيا، إلا أن مؤشرات الانتعاش الاقتصادي توحى بأن تجربة هذه المنطقة لم تزل فعلاً لها أهميتها في معرض الدراسات المقارنة. وتايلند وسائر البلدان في شرق آسيا يمكن أن تصلح كنماذج لا للتنمية الاقتصادية الناجحة فحسب وإنما للاقتصادات التي شهدت سلبات العولمة وتغلبت عليها. ومن شأن الأونكتاد العاشر أن يكون محفلاً للمداورات الهادفة حول التجارب الإنمائية والأهم من ذلك حول سبل ووسائل تدبير عملية العولمة على النحو المفيد بشكل متبادل. وقال إن حكومته تتأهب للترحيب بممثلين على أعلى مستوى بغية إضفاء الطابع الهادف والفعال على حصيلة المؤتمر من أجل التقدم والازدهار الاقتصاديين مستقبلاً لكافة الأمم والشعوب.

١٤- وقال ممثل فنلندا، متكلماً بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي إن المؤتمر سيمكن الأونكتاد من الحفاظ على دوره المهم في النقاش الدولي حول أهم القضايا ذات الصلة بالتجارة في سياق التنمية المستدامة. ويلزم أن تستند أعمال المؤتمر إلى تفهم واضح ومشارك للعلاقة بين التنمية المستدامة والعولمة اللذين يمثل تحرير التجارة والاستثمار أداتين أساسيتين من أدواتهما. ولكي تتمكن البلدان النامية من جني ثمار تحديات العولمة والتصدي لهذه التحديات يلزم أن يقوم المجتمع الدولي بتحسين وتعزيز البيئة التي تكتنف عملية التنمية. وأن حصيلة مؤتمر سياتل وإبرام اتفاقية "لومي جديدة" والمضي في سبيل التكامل الاقتصادي الإقليمي سواء في أمريكا اللاتينية أو في أفريقيا. ينبغي أن يوضع في الاعتبار الكامل في إعداد برنامج عمل الأونكتاد طوال السنوات الأربع المقبلة. ويمكن للأونكتاد أن يؤدي دوراً مهماً في دعم البلدان النامية عند تحضيرها للجولة الجديدة من المفاوضات التي ستطلق في سياتل.

١٥- وإن الاتحاد الأوروبي أعد مبادئ توجيهية لمشاركته في الأونكتاد العاشر والمفروض في هذه المبادئ أن تفيد شركاء الاتحاد الأوروبي في التنمية وتسهم مساهمة إيجابية في العملية التفاوضية. وقد اقترح الاتحاد الأوروبي، دون أن ينازع في دور مجموعة الـ ٧٧، أن يتم النظر جنباً إلى جنب من قبل اللجنة في النص الذي أعده الاتحاد الأوروبي ونص مجموعة الـ ٧٧ فضلاً عن أي من النصوص الأخرى الجائز أن تقدم.

١٦- وعرض المتكلم باسم المجموعة الآسيوية والصين (جمهورية إيران الإسلامية) إعلان لبنان لعام ١٩٩٩ الذي اعتمد في الاجتماع الوزاري التاسع للمجموعة الآسيوية في بيروت، بلبنان، في آب/أغسطس ١٩٩٩. وفيه أعاد الوزراء تأكيد أهمية الأونكتاد ومنحوا تأييدهم الكامل لدوره المركزي المتواصل بوصفه محفلاً عالمياً للمناقشات الحكومية الدولية ولبناء الثقة وتوافق الآراء وصياغة السياسات بشأن مجموعة عريضة من قضايا التجارة والتنمية. كما أنهم كرروا أنه يتوجب تكريس قدرات الأونكتاد في سبيل تحديد نموذج إنمائي جديد يركز على النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة ويوفر توجهات بشأن الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية مستقبلاً.

١٧- وعرض المتحدث باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبية (الجمهورية الدومينيكية) إعلان سانتو دومينغو الذي اعتمده الاجتماع الوزاري التاسع للمجموعة في سانتو دومينغو بالجمهورية الدومينيكية في آب/أغسطس ١٩٩٩. وقد ألقى هذا النص الضوء على أن تدابير الإصلاحات الهيكلية وإدارة الاقتصاد الكلي التي اعتمدها الإقليم لم تكن كافية للتقليل من قابلية البلدان المعنية للتضرر. كما أكد ضرورة التضامن في مكافحة الفقر، وحدد المهمة العاجلة وهي تعزيز دور الأونكتاد باعتباره منتدى مناسباً لتحليل وتصميم استراتيجيات التنمية التي تحفز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في ذات الوقت الذي يسهم فيه في نمو كل البلدان النامية. وأكدت المجموعة كذلك ضرورة أن تحكم التجارة الزراعية نفس النظم التي تحكم التجارة العامة في السلع، وضرورة ضمان الاتساق بين السياسات الوطنية والاتفاقات المتعددة الأطراف، عن طريق منع التصرفات الانفرادية والحصانة والمشروطيات على المعاملة التفضيلية، فهذا الافتقار إلى الاتساق يتناقض مع مبدأ المساواة بين الدول.

١٨- كما دعا الإعلان إلى إقامة مركز أو معهد إنمائي داخل الأونكتاد لديه القدرة على التعليم والبحث وتقديم الدعم للبلدان النامية، على أن يكون مقره في جنيف. ويمكن لهذا المركز أن يدرّب مفاوضي البلدان النامية على موضوعات جدول أعمال التجارة المتعددة الأطراف والمجالات الأخرى التي تدخل في اختصاص الأونكتاد. وينبغي أن يكرس المجلس كل قطاعاته رفيعة المستوى لمناقشة الاستراتيجيات الجديدة للتنمية.

١٩- وقال المتحدث باسم المجموعة الأفريقية (نيجيريا) إن النصوص التي قدمتها مجموعة الـ ٧٧، وهي نصوص متوازنة بقدر ما هي معقولة، تمثل أساساً صالحاً للغاية لعمل اللجنة. ودعا المجموعات الإقليمية والبلدان الأخرى إلى أن تبدي حسن النية والفهم المرغوبين في التفاوض حول نص يسبق المؤتمر. وأضاف أن المجموعة الأفريقية تعلق أهمية كبيرة على حصيلة مؤتمر الأونكتاد العاشر، لأن الإقليم في حاجة ماسة إلى التجديد الاقتصادي نظراً لخلفية التدهور الاقتصادي الراهنة وزيادة تهميشه في الاقتصاد العالمي. وقد تقبل الإقليم منذ ذلك الحين واقع العولمة، وارتضى ضرورة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية. ويتمثل استمرار تهميش أفريقيا بصورة متزايدة في الانخفاض المطلق لمستوى صادراتها، وتناقص نصيبها في التجارة العالمية، وعدم كفاية تدفقات الاستثمار الأجنبي والمساعدة الإنمائية الرسمية، واستمرار عبء الديون الخارجية، وانهيار أسعار السلع الأساسية، والاختناقات المستمرة في جانب العرض، والبيئة الاقتصادية الخارجية الأقل مواتاة. وتتوقع المجموعة أن يسهل مؤتمر الأونكتاد العاشر الاتفاق على نماذج إنمائية جديدة تقلب هذا الاتجاه غير المقبول. ودعا الوزراء الأفارقة، في إعلانهم من أجل المؤتمر، المجتمع الدولي إلى أن يقر وينفذ سياسات وتدابير وإجراءات تسهم في انجاز أهداف أفريقيا في النمو والتنمية مع العدالة.

٢٠- وقال ممثل مجموعة الجوسكانز (اليابان والولايات المتحدة وكندا وأستراليا والنرويج ونيوزيلندا) - (أستراليا)، متحدثاً كذلك باسم جمهورية كوريا وتركيا وإسرائيل، إن برنامج عمل الأمانة في السنوات الأربع القادمة يجب أن يكون محكم التركيز والإدارة. وهناك حاجة شديدة إلى أن يصبح النص السابق للمؤتمر إطاراً زمني، وبيان النتيجة المنتظرة لكل نشاط فردي يطلب من الأمانة. وينبغي أن يشمل النص إطاراً منطقياً لأنشطة الأونكتاد في المستقبل ينص على التنفيذ والمتابعة في أطر زمنية محددة. ويمكن تقسيم القضايا التي تغطيها فقرات النص المفردة إلى قضايا تتطلب عملاً عاجلاً، وقضايا تتطلب عملاً في الأجل المتوسط، وقضايا تتطلب عملاً من جانب مؤتمر

الأونكتاد الحادي عشر. وأن تقدم حصائل هذه الأنشطة، والتقارير عن تقدمها، إلى الهيئات المناسبة على مدى السنوات الأربع القادمة.

٢١- وقال ممثل اليابان إنه مع تقدم العولمة بدأ مجال أنشطة الناس والأعمال يتسع متجاوزاً الحدود الوطنية والإقليمية، وأتاح ابتكار تكنولوجيا المعلومات الذي توافق مع العولمة فرصاً هائلة لزيادة الكفاءة الاقتصادية. إلا أن مزايا العولمة لا تتمتع بها كل الدول. وقد بدأت الدول التي تتمتع بها تخسر صناعات وقوى عاملة، وتواجه تأخيرات في التصنيع نتيجة تناقص تدفقات الاستثمار القادمة من الخارج. وبوجه خاص سمحت عولمة العمل المصرفي التي حفزها تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتحويلات عاجلة وكبيرة لرأس المال، يمكن لها أن تسبب زعزعة خطيرة للاقتصاد العالمي.

٢٢- وللسعي إلى حلول لأوجه القلق الخطيرة التي تشعر بها البلدان النامية بشأن اتساع فجوة الدخل أهمية حاسمة، وكذلك المساهمة الكاملة للبلدان النامية في جولة منظمة التجارة العالمية الجديدة. وهناك حاجة ملحة إلى أفكار جديدة من شأنها أن تعزز الجانب المشرق للعولمة وتحد من جانبها المظلم. ويمكن للأونكتاد أن يلعب دوراً هاماً في هذا الصدد عن طريق المساعدة على بناء القدرات البشرية وإجراء الإصلاحات الصناعية الهيكلية. وينبغي أن تنظم أساليب المعاملات الجديدة كما تتمثل في التجارة الإلكترونية.

٢٣- وقال ممثل سويسرا إن خطة العمل ينبغي أن يصحبها جدول زمني، وينبغي أن تدعى الأمانة إلى تقديم تقارير عن أنشطتها للدول الأعضاء، فمن شأن هذا الأمر أن يزيد من قيمة هذه الأنشطة سواء بالنسبة للبلدان المستفيدة أو البلدان المانحة. ويوفر النصاب المقدمان -- نص مجموعة الـ ٧٧ ونص الاتحاد الأوروبي -- أساساً ممتازاً لعمل اللجنة.

٢٤- وعرض ممثل شبكة العالم الثالث ما تعتبره منظمة اتجاهات وردود فعل في المجتمع المدني في الجنوب إزاء التحدي الرئيسي لنهاية القرن وهو - التنمية. فقد أدى أكثر من عقدين من الاقتصادات النيوليبرالية إلى زيادة أعداد من لا تلبى احتياجاتهم الأساسية، مما وسع فجوة العدالة داخل المجتمعات وفيما بينها. وقد أعربت منظمته منذ أمد بعيد عن شكوكها بشأن العولمة، التي هي تسمية جديدة للاقتصادات الحرة، أو حتى "مجرد اسم جديد لسيطرة الولايات المتحدة" على حد قول هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية السابق. وبالمثل فإن إطار "ما بعد واشنطن" الجديد للتنمية يبدو للأسف حلاً قديماً معبأً في زجاجات جديدة. وفي حين يحاول صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فرض إيدلوجية العولمة من خلال مشروطياتهما على العالم الثالث والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، فإن منظمة التجارة العالمية، بقواعدها غير المتساوية وغير المتناسقة ونظامها لتسوية المنازعات الذي تديره عملياً الأمانة، تبدو في نظر المجتمع المدني معززة لمصالح الشركات، وخاضعة في الواقع للشركات عبر القومية. فلا عجب أن ينظر المجتمع المدني، وخاصة في الجنوب، إلى التحركات المتعلقة بجولة المفاوضات الجديدة باعتبارها جزءاً من جدول أعمال "العولمة" الليبرالي الجديد الذي يفرض على البلدان النامية، والذي يؤدي إلى انغماسها ثانية في علاقة اقتصادية ترجع إلى عصر الاستعمار، وإلى إيقائها في أسفل الكومة كخطابين وجالبي مياه.

٢٥- إن النظام الاقتصادي العالمي يفيد البلدان المتقدمة في المقام الأول. وإذا كانت البلدان النامية تتعثر في الخلف فإن ذلك ليس راجعاً فحسب إلى عدم كفاية سياساتها. فإذا كان مطلوباً من هذه البلدان أن "تحرر" حتى يبدو اجتماع سيائل ناجحاً، وأن تتحمل مزيداً من الالتزامات في مجال الاستثمار والخدمات لكي تتمكن أوروبا واليابان من أن تقدما بعض التنازلات للولايات المتحدة في مجال الزراعة، فقد تنشأ عن ذلك أزمات عالمية واضطرابات اجتماعية. وإذا لم يكن الأونكتاد هيئة تفاوض فإن عليه على الأقل أن ينظر إلى مسألة المعرفة نظرة موضوعية.

٢٦- وقال ممثل التعاون الدولي من أجل التنمية والتضامن، وهو ائتلاف بين وكالات تنمية كاثوليكية شمالية، أن فشل "توافق واشنطن" قد لفت الأنظار إلى عدم كفاية الأولوية التي يوليها واضعو السياسة الاقتصادية للتنمية البشري. ويتيح الشك في معتقدات هذا التوافق فرصة حقة لتحدي نموذج التنمية وتغييره. وينبغي أن يكون للحكومات حق وواجب سياديين في تنظيم السوق لصالح شعوبها، وقد تختار أن تتنازل عن درجة من السيادة من أجل التوصل إلى تشريع ولائحة دوليين، لكنها يجب ألا تجبر على ذلك.

٢٧- ويعني وضع الاقتصاد في خدمة الشعب تغيير الطريقة التي توضع بها السياسة الاقتصادية، وذلك عن طريق المزيد من الشفافية والديمقراطية والقابلية للحساب في هيئات مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، وعن طريق تشجيع السيطرة على العملية من خلال المشاركة. ومن الأمثلة الأخيرة على ذلك مرفق تخفيف الفقر والنمو في صندوق النقد الدولي، الذي يمكنه أن يغير دور الصندوق تغييراً جذرياً، ويحوله من سيد إلى خادم في عملية وضع السياسة. ويمكن للأونكتاد أن يلعب دوراً رئيسياً في ضمان قيام الصندوق بمساعدة الحكومات على تحقيق أهدافها في تخفيف الفقر بتقديم أفضل مشورة تقنية ممكنة، وبوسعه كذلك أن يقدم الدعم الفكري والقيادة للقوى المختلفة التي تبحث عن نموذج تنمية جديد لصالح الفقراء، لكن عليه أن يبرز عمله بصورة أوضح، وأن يحدد حلفاءه، من أجل توليد زخم فكري وسياسي. وهناك حاجة إلى أبحاث تفصل الأثر الاجتماعي لمختلف العمليات على عدم المساواة والمرأة والمستهلكين وصغار المنتجين.

٢٨- وإذا لم يستطع الأونكتاد أن يتولى القيادة فإن الخطر هو أن تركز المنظمات غير الحكومية والمنظمات المناصرة الأخرى اهتمامها وجهودها على المكان الذي تكمن فيه السلطة - أي بصورة متزايدة داخل مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية - بدلاً من منظمة الأمم المتحدة. وتكتسب منظمة التجارة العالمية بسرعة سمعة سيئة باعتبارها هيئة لا تتسم بالشفافية، وتتخذ فيها الحكومات القوية القرارات وراء الأبواب المغلقة، وتعرض لخطر تآكل مشروعيتها السياسية في الأجل الطويل. وقال المتحدث إنه إذا كانت نتيجة اجتماع سيائل هي جدول أعمال جاهز من قبل فإنه يأمل أن يتمكن الأونكتاد من تسهيل وصول مدخلات بلدان الجنوب إلى النقاش، ومن أخذ المبادرة في القضايا التي لا تناقشها منظمة التجارة العالمية، مثل كيفية وضع اتفاق استثمار دولي يكون هدفه الأول هو الحد من الفقر، والنمو الاقتصادي المستدام. وعلى الأونكتاد أن يساعد في ضمان المراعاة الواجبة لمشاكل الجنوب في سيائل على عكس ما حدث في جولة أوروغواي.